

حروف المعاني

موازنة بين كتاب (الكشاف للزمخشري)

وكتاب (رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي)

حسين محمد العربي*

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى لفت نظر البلاغيين واللغويين إلى مصدر من مصادر دراسة البلاغة وهو كتب التفسير ، من خلال قضية مشتركة وأساسية تربط بين العلمين وهي قضية (حروف المعاني) ، لذا وقع الاختيار على كتابين ، أحدهما مختص بالتفسير ، والآخر مختص بالبلاغة، ولعقد موازنة قدمت نبذة عن الكتابين ذكرت فيها الهدف من تأليفهما ثم تناولت الشواهد التي اعتمدا عليها , واوجه الخلاف بينهما , ووجه نظرهما في المسائل الخلافية وكذلك عنايتهما بالتعليل , وفتحت البحث بالأراء التي انفرد بها المؤلفان

المقدمة

نبذة عن الكتابين

أولاً : كتاب الكشاف، ويسمى الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل للزمخشري ، وهو أبو القاسم محمود بن عمر الزمخشري الخوارزمي المتوفى عام538هـ .

ثانياً : رصف المباني في شرح حروف المعاني ، للإمام أحمد بن عبد النور المالقي المتوفى عام 702هـ .

* (عضو هيئة التدريس بكلية الآداب /جامعة سبها

إن كتاب الكشاف ليس مخصصًا لدراسة شرح حروف المعاني ، بل يتناول تفسير القرآن الكريم، وبجانب التفسير يتناول شرح حروف المعاني، وليس في الكشاف كما جاء في الرصف من تبويب الحروف مثل باب (الباء)، وباب (كأَنَّ) ، وباب(اللام) ، وغير ذلك . ولكن مؤلفه قام بشرح هذه الحروف أثناء تفسيره لآيات القرآن الكريم⁽¹⁾ .

وسبب تأليف الزمخشري للكشاف سؤال جماعة من المعتزلة عن تفسير بعض الآيات، فكان يبرز لهم حقائقها ، فعرضوا عليه تأليفه لاستحسانهم لما يقول فاستجاب لطلبهم⁽²⁾ .

والهدف من تأليف كتاب الرصف هو أنه لما كثر دوران الحروف في اللسان العربي عن الأسماء والأفعال، وتساهل بعض الناس فيها، ومنهم من أهمل بعضها، وبعضهم ركَّب البسيط ، وبسط المركَّب، أدى ذلك إلى قيام المالقي بتأليف هذا الكتاب ، وسمَّاه ((رصف المباني في شرح حروف المعاني)) ليكون اسمه وفق معناه ولفظه مترجمًا عن فحواه ، ونظمه على ترتيب حروف المعجم؛ ليكون ذلك في التأليف أنبل، وعلى تفهمه أسهل⁽³⁾، ولأهمية الكتابين يرى الباحث أن عقد الموازنة بين الكتابين يرجع إلى الاسباب الآتية :

- **الأول** : إن الزمخشري عالم جليل له وضعه ومكانته العلمية ، إذ إنه كان مشغوفًا منذ صباه بالبحث والدرس، وخير دليل على ذلك : المؤلفات الكثيرة التي تشهد له⁽⁴⁾، وعلى رأسها الكشاف، وكذلك كان المالقي رجلاً واسع الاطلاع حتى إنه كان يمضي جل وقته في المطالعة، وأغفل التاريخ الحديث عنه إلا بقدر ضئيل ، إلا أن صاحب كتاب ((الإحاطة في أخبار غرناطة)) ذكره كثيرًا في كتابه⁽⁵⁾ لذلك أردت الموازنة بين هذين العالمين حتى يقف الباحث على شيء من جهدهما .

- **الثاني** : إن الكشاف يعد كتابًا نادر المثل ، فطارت شهرته في الآفاق ، وسمع به خلق كثير . ودائمًا كان الزمخشري يفتخر به ؛ لغزارة مادته العلمية ، ورفعة أسلوبه وتناوله للمسائل البلاغية والقضايا النحوية ، كذلك كان كتاب ((رصف المباني في شرح حروف المعاني)) الذي أُلّف على هذا النمط من تخصيص الحروف ودراستها بدون خلط بينها وبين القضايا النحوية الأخرى- في ذلك الوقت- يُعد نادر المثل .

- **الثالث** : درس الزمخشري كتاب سيوييه على يد أحد علماء الأندلس ، فهو يعد أندلسي التكوين⁽⁶⁾ و(المالقي) أندلسي الأصل⁽⁷⁾ ، إذ إنه ولد في مدينة مالقة⁽⁸⁾ عام (630 هـ)، وتوفي عام (702 هـ) بالمريّة⁽⁹⁾ .

* الشواهد التي اعتمدها المؤلفن:

بالنظر واستقراء كتابي ((الكشاف)) للزمخشري ، و((الرصف)) للمالقي نجد أن الشواهد عندهما : إما أن تكون شواهد قرآنية ، أو من الحديث النبوي الشريف، أو شواهد شعرية ، أو قول ورد عن العرب، فلا اختلاف – إذن – بين الكتابين من حيث نوعية الشاهد .

أ- الاستشهاد بالقرآن :

كان للشواهد القرآنية في الكتابين نصيب وافر ، فكل واحد من الإمامين قد استشهد بالقرآن الكريم ، لتوضيح معنى الحرف الذي يكون عنه الحديث ، إلا أن الزمخشري كان له باع طويل في الاستشهاد بالقرآن ، فهو جدير بتفوقه في هذه الشواهد على المالقي ؛ لأن الكشاف كان أكثر ثراءً ، وأغزر مادة في الاستشهاد بالقرآن، و كان الكشاف كذلك - من وجهة النظر - لأمر هي :
- أحدها : إن موضوع الكتاب هو تفسير القرآن الكريم، لذلك لم يفسر الآيات إلا بعد ذكرها في الكتاب .

- الثاني : إن كل مسألة تبحث في الكشاف هي مبنية على آية قرآنية .

- الثالث : كان الزمخشري كثيرًا ما يأتي عند الاستشهاد على معنى حرف في آية بنظير لها من القرآن الكريم .

- الرابع: إن أكثر مصادر الكشاف كانت من كتب التفسير والقراءات (10) .

فهذه الأسباب مجتمعة كان الكشاف أغزر مادة في الاستشهاد بالقرآن من الرصف، أما كتاب ((الرصف)) فكانت مادته قليلة الاستشهاد بالقرآن ؛ لأنه - كما هو واضح - كتاب صنف لشرح حروف المعاني لا لتفسير القرآن كالكشاف .

ومع ذلك فلا تكاد تخلو مسألة من مسائل الرصف من الاستشهاد بالقرآن، وهو بالقياس لما ألف في هذا المجال لا يداني ، وبالنظر في شواهدهما القرآنية نجد أنهما قد اتفقا في مواضع مختلفة فمثلاً : في مجيء الهمزة للتسوية اتفقا على الاستشهاد بقول الله تعالى: ﴿... سَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أُنذِرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ ...﴾ (11)، فقد اتفق المالقي مع الزمخشري على أن الهمزة في الآية إنما هي للتسوية(12) .

ب - الاستشهاد بالحديث :

إذا استقرأنا كتاب ((الكشاف)) نجد أن الزمخشري قد استشهد فيه بالحديث الشريف في مواطن متفرقة، ومواضيع مختلفة ، لبيان سبب نزول آية ، أو معنى آية ، أو حكم شرعي وفقهي أو موقف من المواقف ، إما لبيان معنى حرف من الحروف ، فلم يستشهد بأي حديث يمت إلى حروف المعاني بصلة ، بخلاف استشهاده به في الأغراض المختلفة الأخرى .

أما المالقي، فقد استشهد بالحديث في مواطن متفرقة ، إلا أنه لم يكثر من ذلك. إذ إن عدد الأحاديث التي استشهد بها لم يزد عن الثلاثة عشر حديثاً ، وكل حديث منها استدل به على بيان معنى حرف من الحروف ، أو توضيح استعمال هذا الحرف .

ومن ذلك : الحديث الذي ذكره في مجيء (لو) حرف تقليل بمعنى (رَبِّ) قال الرسول ﷺ : [لا تردوا السائل ، ولو بظلف⁽¹³⁾ مُحَرَّق⁽¹⁴⁾]⁽¹⁵⁾ . فقد استدل بهذا الحديث على أن (لو) تفيد معنى التقليل كـ (رَبِّ)⁽¹⁶⁾ .

ج - الاستشهاد بالشعر :

لقد كان الاستشهاد بالشعر في هذين الكتابين ظاهرة بارزة ، حيث كان الكتابان غنيين بالشواهد التي توضح معنى حرف أو كلمة ؛ إلا أن صاحبيهما قد ينسبان الأبيات إلى قائلها ، وقد لا ينسبانها .

لذلك كانت عبارات الكشاف في الأبيات غير المنسوبة أن يقول صاحبه : قال ، وكقوله، ونحو قوله، وكما قال، بينما كانت عبارات الرصف، قال الشاعر، وقال الآخر، وكما قالوا ، وكقول الشاعر .

ومع ذلك فقد اتفق الرجلان في بعض الشواهد فيما بينهما ، وفي موطن الشاهد ، ويظهر ذلك جلياً في قول الشاعر في الحرف (قد) :

فَدَّ أَتْرَكَ الْقِرْنَ مُصْفَرَّ أَنَامِلُهُ ***** كَأَنَّ أَثْوَابَهُ مَجَّتْ بِفِرْصَادِ⁽¹⁷⁾

فالزمخشري، والمالقي اتفقا على الاستشهاد بالبيت السابق ، ولكنهما اختلفا في التعليق عليه، حيث جعل الزمخشري (قد) فيه بمعنى : (ربما) وتفيد التكثر⁽¹⁸⁾ ، وبينما جعلها المالقي تفيد التقليل⁽¹⁹⁾ .

كذلك من الأبيات المتفق عليها عند هذين العالمين في كتابيهما ؛ قول الشاعر في مجيء
(هل) بمعنى (قد) :

سَائِلُ فَوَارِسَ يَرْبُوعٍ بِشَدَّتِنَا ***** أَهْلَ رَأُونَا بِسَفْحِ الْقَاعِ ذِي الْأَكَمِّ ؟

ف(هل) في البيت عندهما بمعنى : (قد)⁽²⁰⁾.

والحق أن هذين الكتّابين غنيان بشواهدهما الشعرية ، الأمر الذي يجعلها من أهم موارد
الباحثين في اللغة العربية على وجه العموم ، وحروف المعاني على وجه الخصوص .

د - الاستشهاد بالأقوال :

فمما لا شك فيه أن القول الوارد عن العرب ، يؤتى به لبيان قاعدة نحوية ، أو للاستدلال
به على معنى حرف من حروف المعاني . لذلك كان الكشاف ، والرصف ، يحفان بكثير من
الأقوال التي توضح معنى الحرف .

وبالتتبع لما ذكره الزمخشري في الكشاف ؛ نجد ما ذكره من أقوال العرب على مجيء
(أَنْ) بالفتح بمعنى (لعل) ، حيث قال في قول الله تعالى: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَا إِذَا جَاءَتْ لَا
يُؤْمِنُونَ ﴾⁽²¹⁾ : "... (أَنَّهَا) بمعنى لعلها من قول العرب : أنت السوق أنك تشتري لحمًا ... " ⁽²²⁾ .
وهناك أقوال أخرى كثيرة وجدت في الكشاف في مواطن متفرقة⁽²³⁾ .

أما المالقي فقد كان له باع أيضًا في الاستشهاد بالقول المأثور عن العرب ، فمن ذلك:
استشهاده على مجيء (إِنَّ) المكسورة بمعنى (نعم) ، قال : " (إِنَّ) تقع جوابًا بمعنى نعم
فتقع بعد الطلب ، والخبر . فإذا قال القائل : اضرب زيدًا فتقول : إنّه ، أي : نعم .. وقال الرائد
حين قال القائل : لعن الله ناقة حملتني إليك: إِنَّ وراكبها. أي نعم ، ولعن راكبها ... " ⁽²⁴⁾ .

وهناك أقوال أخرى في الرصف في غير هذا الموضع⁽²⁵⁾ .

* طريقتهما في عرض المسألة :

بالنظر في كتاب الكشاف، والرصف، وبتتبع مسائل كل منهما نجد أن ثمة تشابهًا بينهما في
تناولهما للحروف، ويتمثل هذا التشابه بين الكتّابين في :

(أ) إن غرضهما واحد، ألا وهو البحث في حروف المعاني ، وشرحها ، والتمثيل لها، كذلك
نجد أن الحروف التي تناولها الزمخشري هي نفس الحروف التي تناولها المالقي ، فمثلاً
تناول كل منهما الهمزة ، ومعانيها، والباء ، ومعانيها ، وغير ذلك من الحروف .

ب) كذلك نجد من أوجه التشابه بين الكتابين استشهداهما على وقوع (إذا) الفجائية في جواب الشرط تسد مسد الفاء، فمثلا في قوله تعالى: ﴿ ... وَإِنْ تُصِيبَهُمْ سَيِّئَةٌ بِمَا قَدَّمْتُمْ أَيْدِيَهُمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾⁽²⁶⁾ ، ذهب الزمخشري، والمالقي إلى كون (إذا) في الآية واقعة في جواب الشرط ، وقد سدت أو نابت مناب الفاء في الجزاء⁽²⁷⁾ .

ج) أيضا نجد من أوجه التشابه بين الكتابين الاستدلال على كون (هل) بمعنى (قد) في قول الله تعالى : ﴿ هَلْ أَتَى عَلَى الْإِنْسَانِ حِينٌ مِّنَ الدَّهْرِ لَمْ يَكُنْ شَيْئًا مَّذْكُورًا ﴾⁽²⁸⁾ . فقد وافق المالقي الزمخشري على أن (هل) في الآية بمعنى (قد)⁽²⁹⁾ ، و إذا ما دققنا النظر في الكتابين استوقفنا أمثلة كثيرة من هذا القبيل .

وعلى الرغم من وجود تشابه كبير بين الكتابين ؛ فإنه قد وجدت بعض أوجه اختلاف

بينهما ، نقف عليها فيما يلي :

أ) عند النظر في كتاب الكشاف ، واستقراء مادته نجد أنه - في الأصل - كتاب لتفسير القرآن الكريم ، ولكن الزمخشري بجانب اهتمامه بالتفسير ، واعتناؤه بمعانيه قد تطرق لقضايا بلاغية و نحوية كثيرة، ومن بينها حروف المعاني ، وما يتعلق بها من معنى ، غير أنه في عرضه لهذه الحروف يقوم بذكر الآية ، أو موطن الحرف ، وعند تفسيره لهذه الآية وشرحه لها ، يتطرق للحرف ، فيبين معناه ، ويمثل له إما بشواهد من القرآن الكريم ، أو من الشعر ، أو بالقول المأثور عن فصحاء العرب . وذلك على سبيل التنظير .

ومثال ذلك قول الله تعالى ﴿ ... وَصَافَتْ عَلَيْكُمُ الْأَرْضُ بِمَا رَحُبَتْ ... ﴾⁽³⁰⁾ تجد الزمخشري يذكر موطن الحرف من الآية، فيقول: " بِمَا رَحُبْتُ (ما) : مصدرية، والباء بمعنى (مع) أي : مع رحبها ،...، كقولك : دخلت عليه بثياب السفر. أي ملتبساً بها لم أظنها، تعني مع ثياب السفر ... " ⁽³¹⁾ .

ولم يذكر الزمخشري المعاني كلها مجملة في موضع واحد ، بل ذكرها متفرقة في مواضع مختلفة ، وحسب الآيات .

فمثلاً معاني (الباء) : السببية⁽³²⁾ ، والقسم⁽³³⁾ ، والتعدية⁽³⁴⁾ ، والمصاحبة⁽³⁵⁾ ، والاستعانة⁽³⁶⁾ ، وغيرها من المعاني ذكرت في مواطن متفرقة من تفسيره ، وليست مجموعة في موضع واحد .

أما المألقي في رصفه ، وكما هو ظاهر من كتابه ، فهو كتاب خصص لشرح حروف المعاني، فتراه يذكر الحرف، ويعنون له بقوله: باب كذا، مثلا (باب الهمزة، باب الباء، باب اللام، وهكذا...) ثم يذكر المعاني التي يدور حولها الحرف يفرد كل معنى على حدة، وممثلاً لكل معنى، إما بالقرآن، أو الحديث، أو الشعر ، أو القول المأثور عن العرب .

فمثلاً عند الحديث عن (إنَّ) المكسورة المشددة النون يقول : " باب (إنَّ) المكسورة المشددة ، أعلم أنها لها في الكلام موضعين : الموضع الأول : أن تكون للتوكيد في الجملة الاسمية ، وهي داخلة على المبتدأ أو الخبر...، ثم يذكر أمثلة لها ويتناولها بالشرح والتوضيح لذلك .

ثم يقول: الموضع الثاني: أن تكون جواباً بمعنى (نعم) فتقع بعد الطلب والخبر، فإذا قال القائل: اضرب زيداً فتقول: إنّه أي: نعم ،...، وقال الراد حين قال القائل : لعن الله ناقه حملتني إليك : إنَّ وراكبها. أي : نعم ، ولعن راكبها... "(37).

وهكذا في كل حرف يذكر عنوانه، ثم يوضح معانيه ممثلاً لها ، غير أنه يجمع هذه المعاني كلها في موضع واحد ، فلم تكن متفرقة في مواطن مختلفة في الكتاب كما في الكشاف .

ولعل السبب في ذلك هو أن الغرض الأساسي من الكتاب شرح حروف المعاني، فكان لابد وأن يكون منظماً في جمعه لها ، وتناوله لهذه الحروف ، فتراه – مثلاً – يذكر للباء اثني عشر معنى ، وجمعها فيما يقرب من خمس صفحات(38).

(ب) أيضاً يكثر الزمخشري من أسلوب المحاوراة والافتراض ، وهو أسلوب (فإن قلت) خذ مثلاً ما ذكره في (أن) المفسرة من قول الله عز وجل ﴿ فَلَمَّا جَاءَهَا نُودِيَ أَنْ بُورِكَ مَنْ فِي النَّارِ وَمَنْ حَوْلَهَا ۖ ﴾ (39). قال: " (أن) هي المفسرة ؛ لأن النداء فيه معنى القول. والمعنى : وقيل له: بورك. فإن قلت: هل يجوز أن تكون المخففة من الثقيلة، وتقديره : بأنه بورك، والضمير ضمير الشأن؟ قلت : لا ؛ لأنه لا بد من (قد) . فإن قلت : فعلى إضمارها ؟ قلت : لا يصح لأنها علامة لا تحذف.. "(40).

أما المألقي ، فلم نجد عنده هذا الأسلوب، بل يغلب عليه ذكر المعنى للحرف وشرحه والتمثيل له بدون محاوراة .

ج) كذلك من أوجه الاختلاف بين الزمخشري ، والمالقي اختلافهما في تناولهما لبعض الحروف فأحدهما يجعله لمعنى ، والآخر يجعله لمعنى آخر ، والموطن واحد ، فمثلاً عند تناولهما لـ (قد) في قوله تعالى: ﴿ قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ ... ﴾⁽⁴¹⁾، جعلها الزمخشري للتوقع⁽⁴²⁾، بينما جعلها المالقي للتحقيق⁽⁴³⁾.

فالحق –والحق يقال– إن هذين الكتابين على ما بينهما من أوجه اختلاف ؛ فإنهما أكثر غناءً بالمادة العلمية ، وأوفر شاهداً، فحري بطالب العلم أن يتزود منهما.

* عنايتهما بالخلاف

و بالنسبة لاهتمام الزمخشري، والمالقي بالمسائل الخلافية ، نجدهما يفصلان القول فيها، فيذكران آراء العلماء في المسألة ، إلا أن الزمخشري في سرده لأرائهم في المسألة وتفصيله فيها يقل عن تفصيل المالقي، ونلمس له العذر، حيث إن الكشف وضع وصنف لتفسير القرآن بخلاف الرصف فإنه صنف لشرح حروف المعاني ، فمثلاً في الحرف (لن) من حيث البساطة والتركيب تحدث الزمخشري عنه وأورد آراء العلماء غير مرجح لأحد منهم ، وكعادته ذكر ذلك في أسلوب محاوره .

قال: " فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي ؟ قلت: (لا)، و(لن) أختان في نفي المستقبل، إلا أن في (لن) توكيداً وتشديدًا . تقول لصاحبك : لا أقيم غداً ، فإن أنكرك عليك قلت: لن أقيم غداً ، كما تفعل في: أنا مقيم، وإني مقيم. وهي عند الخليل في إحدى الروايتين عنه أصلها: لا أن، وعند الفراء: (لا) أبدلت ألفها نوناً ، وعند سيبويه، وإحدى الروايتين عن الخليل: حرف مقتضب لتأكيد نفي المستقبل "⁽⁴⁴⁾ .

وكما نرى فإن الزمخشري ذكر الآراء في المسألة، ولم يرجح رأياً على آخر؛ بخلاف المالقي، فإنه وضع آراء العلماء ووضح كل رأي، ومرجعاً الصواب منها ومعللاً ذلك، ويفند الآراء الأخرى مع الدليل، ووجهة النظر "⁽⁴⁵⁾.

قال : " أعلم أن (لن) حرف ينفي الأفعال المضارعة ، ويخلصها للاستقبال ،...، وهي حرف ناصب للفعل الذي بعدها بنفسها على مذهب سيبويه وأكثر النحويين ، وهي عند الخليل حرف مركب من (لا) النافية ، و(أن) الناصبة ، فأصلها عنده : (لا ، و أن) ثم خفت همزة (أن) بالتسهيل بالحذف فصار: لا أن، ثم حذفت الألف، لالتقاء الساكنين،...، وأصلها عند الفراء:

لا النافية ، أبدل من ألفها نون ؛ لأن الألف والنون في البدل أخوان ،...، والصحيح من هذه المذاهب: مذهب سيبويه ومن تبعه؛ لأن التركيب فرع عن البساطة، فلا يُدعى إلا بدليل قاطع ويُردُّ مذهب الخليل بأنها لو كانت مركبة من (لا أن) لم يجز أن يتقدم معمول معمولها عليها في نحو : زيِّداً لن أضرب ، وجواز ذلك وأمثاله دليل على عدم التركيب .

والوجه الثاني أنها لو كانت مركبة من (لا أن) لكانت (لا) داخلة على مصدر مقدر من (أن) والفعل. فيكون المعنى في قولك مثلاً: لن يقوم زيد لا قيام زيد، فتدل (لا) على المعرفة من غير تكرير، ولا بد لها إذا دخلت على المعارف أو ما في تقديرها من التكرير مع أن المبتدأ لا يكون له خبر ، والمبتدأ لا بد له من الخبر ، ولم يسمع هنا ، ولا في الكلام ما ينوب منابه كخبر مبتدأ (لولا) عند بعضهم فبطل القول بالتركيب " (46) .

" وأما مذهب الفراء فمردود أيضاً من حيث إبدال الثقيل من الخفيف؛ لأن النون مقطوع والألف صوت، والصوت أخف من المقطع ، فإذا أبدلت النون من الألف خرج من خفة إلى ثقل وإذا أبدلت الألف من النون خرج من ثقل إلى خفة ، فلا ينبغي أن يقاس أحد الموضعين على الآخر ، فبطل القياس ... " (47) .

فيتضح بذلك أنه في عرضه للمسألة يذكر الآراء فيها بتفصيل وتفضيل أكثر من الزمخشري في الكشف، ثم يرجح الصواب منها مع التعليل، وإبطال لما دونه من آراء.

وكذلك نجد هذا الأمر منهما في (لات) من حيث البساطة والتركيب (48) وفي (ما) الحجازية من حيث العمل والإهمال (49) .

* عنايتهما بالتعليل

لقد كان لهذين العالمين الجليلين يد بارزة في إيرادهما للحروف ، ومعانيها ، ولذلك فإنهما كانا يهتمان بالتعليل ، ومن ذلك على سبيل المثال لا الحصر نجد الزمخشري في حديثه عن قول الله عز وجل ﴿... فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ...﴾ (50) يقول عن (من) التبعية فيه : "فإن قلت : فبم انتصب رزقاً ؟ قلت : إن كانت (من) للتبعية كان انتصابه بأنه مفعول له، وإن كانت مبنية كان مفعولاً به لأخرج" (51) .

فيظهر تعليله هنا بأن انتصاب (رزقاً) إما على أنه مفعول لأجله إذا كانت (من) مفيدة للتبعية ، وإما يعرب مفعولاً به للفعل أخرج، على اعتبار أن (من) مُبَيَّنَّة وليست للتبعية .

كذلك كان المالقي في كتابه ، فكان يعلل رأيه وما يرجحه من آراء في المسألة ، وبدا ذلك جلياً عند الحديث عن عنايتهما بالخلاف ، فقد رأينا كيف علل لاختياره بساطة (لن) وكيف فند وأبطل آراء الآخرين .

وغير ذلك -أيضاً- عند حديثه عن (إذا) الفجائية أحرف أم ظرف ؟ فذكر رأي البعض بأنها تكون اسم زمان نابت مناب الخبر عند عدم ذكره ، كما ذكر رأي الآخرين بأنها تكون في موضع الفعل بمعنى فاجأ ، واعترض على هذين الرأيين ، وأبدى السبب في ذلك ، فقال : " وكلا القولين فاسد، أما جعلها ظرفاً بمعنى بالحضرة ففاسد ؛ لأنها كان يجوز تقديمها على الاسم ، وتأخيرها بعده ، كما يجوز تقديم بالحضرة ، وتأخيرها ، ولزوم تقديم (إذا) في كل كلام تكون فيه للمفاجأة دليل على الفساد .

ووجه آخر أنه لو كانت ظرفاً لم يكن لها موجب للبناء كما كان لها في غير المفاجأة ، وهو إضافتها إلى الجملة ، ولا جملة هنا تتم بها .

أما جعلها في موضع الفعل ففاسد أيضاً لوجهين : أحدهما : أن الجملة تأتي بعدها تامة كقوله تعالى ﴿ فَأَيُّهَا هُوَ خَصِيمٌ مُّبِينٌ ﴾⁽⁵²⁾ . فلا يصح أن تقدر: ففاجأني -هو- خصيم مبين. والوجه الآخر: أن (إذا) حرف ، والمقدر في موضعه جملة من فعل ومفعول، ولا يكون حرفاً في معنى فعل ومفعول فاعرفه " (53) .

فرأينا من خلال كلامه كيف علل لفساد هذين الرأيين ، وبذلك يظهر لنا أن الزمخشري والمالقي اهتم كل منهما بالتعليل في كتابيهما، وهذا يدل على إبراز شخصيتهما وسعة مداركهما .

اجتهاداتهما

على الرغم من أن هذين العالمين (الزمخشري، والمالقي) قد جمعا في كتابيهما كثيراً من آراء البلاغيين والنحاة ، فإن كل واحد منهما قد كانت له آراء انفرد بها، وكانت له اجتهادات أثرت كتابه ، ولكننا نجد أن هذه الآراء والاجتهادات لا تعدو كونها (الاختيارات أو الترجيحات)؛ لأن كثيراً من هذه الاختيارات كانت من بين الآراء الموثقة في كتب البلاغيين والنحويين وهذا ما نجده عند المالقي في اختياراته وترجيحاته ، كما نجد بعضاً منها عند الزمخشري ؛ إلا أنه كانت له آراء انفرد بها عن غيره.

فهو في كشافه بجانب ما جمع فيه من آراء ؛ كانت له هذه الاختيارات التي انفرد بها مما يدل على عبقريته الفذة، وثقافته الواسعة، فمن هذه الاجتهادات :

(أ) إفادة (لن) تأييد النفي وتأكيديه :

المشهور بين العلماء أن (لن) حرف نفي ينصب المضارع ، ويخلصه للاستقبال، هذا مذهب الجمهور، ولكن انفرد الزمخشري بالقول بأن (لن) تفيد تأييد النفي وتأكيديه، قال في قوله تعالى ﴿.. لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوْ اجْتَمَعُوا لَهُ ..﴾⁽⁵⁴⁾: " ... (لن) أخت (لا) في نفي المستقبل؛ إلا أن (لن) تنفيه نفيًا مؤكدًا، وتأكيديه ههنا: الدلالة على أن خلق الذباب منهم مستحيل منافي لأحوالهم، كأنه قال: محال أن يخلقوا ... " ⁽⁵⁵⁾.

وقال: " فإن قلت: ما حقيقة (لن) في باب النفي ؟ قلت: (لا) ، و(لن) أختان في نفي المستقبل؛ إلا أن في (لن) توكيدًا، وتشديدًا، تقول لصاحبك : لا أقيم غدًا، فإن أنكر عليك قلت: لن أقيم غدًا " ⁽⁵⁶⁾.

فقد ذكر في هذين النصين أن (لن) تفيد تأييد النفي وتأكيديه .⁽⁵⁷⁾

(ب) العامل في (إذا) الفجائية فعل مشتق لفظ المفاجأة :

المشهور بين العلماء أن العامل في (إذا) الفجائية إذا كانت اسمًا (ظرف زمان ، أو ظرف مكان) هو خبر المبتدأ الذي بعدها ؛ سواء أكان مذكورًا، أم غير مذكور، وذلك نحو قولك: خرجت فإذا زيد جالس، فيكون الخبر (جالس) عاملا في (إذا)، والتقدير : ففي المكان الذي خرجت منه زيد جالس .

وخالفهم الزمخشري في ذلك، فجعل عامل النصب في (إذا) فعلاً مشتقاً من لفظ المفاجأة تقديره : فاجأ ، ولم يعرف هذا لغيره من العلماء .

قال في الكشاف عند تفسيره لقول الله تعالى : ﴿... فَأَإِذَا جِئْتُمُوهُمْ وَعَصِيئُهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِنْ سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَى﴾⁽⁵⁸⁾ :

" (إذا) هذه :إذا المفاجأة ، والتحقيق فيها أنها الكائنة بمعنى الوقت ، والطالبة ناصباً لها وجملة تضاف إليها ، خصت في بعض المواضع بأن يكون ناصبها فعلاً مخصوصاً ، وهو فعل

المفاجأة ، والجملة ابتدائية لا غير ، فتقدير قوله تعالى : ﴿ فَأَيُّ حِبَالِهِمْ وَعَصِيَّتُهُمْ ﴾ ، ففاجأ موسى وقت تخييل سعي حبالهم ، وعصيتهم ،... ، والمعنى : على مفاجأته حبالهم وعصيتهم مخيلة إليه السعي " (59) .

وبذلك يكون الزمخشري قد انفرد بهذا الرأي ، فقد جعل الفعل المشتق من لفظ المفاجأة هو العامل في (إذا) .

ج) وقوع (إذ) مبتدأ :

الأصل في (إذ) أن تكون ظرفاً للماضي من الزمان مضافة إلى الجملة أبداً ، وإن كانت عند سيبويه حرفاً في باب الشرط والجزاء⁽⁶⁰⁾ ، وكان حقها أن تكون في كل موضع حرفاً؛ لأنها متوغلة في البناء ، ولكن حكم بأسميتها ؛ لأنها في معنى (حين) ، وتكون معمولة كسائر الظروف⁽⁶¹⁾ .

والصحيح القول بحرفيتها لأن الحرفية خصوصية فيها ، ولم يقم دليل على القطع بأسميتها⁽⁶²⁾ .

وقد ذهب الزمخشري إلى أن (إذ) قد تقع مبتدأ ، وخرَج ذلك على قراءة⁽⁶³⁾ عيسى بن سليمان في قول الله عز وجل : ﴿ لَقَدْ مَنَّ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا مِّنْ أَنفُسِهِمْ... ﴾⁽⁶⁴⁾ ، حيث قرأ : (لَمِن مَّنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا) .

فيكون قوله تعالى ﴿ لَمِن مَّنَ اللَّهِ ﴾ على هذه القراءة جاراً ومجروراً في محل رفع خبر مقدم ، ويكون ﴿ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ ﴾ في محل رفع مبتدأ مؤخرًا ، ويكون التقدير - على رأيه - في هذه القراءة : مِّن مَّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَقْتُ بَعَثَهُ رَسُولًا .

قال الزمخشري: " وقرئ (لَمِن مَّنَ اللَّهِ عَلَيْهِمْ إِذْ بَعَثَ فِيهِمْ رَسُولًا) ، وفيه وجهان: أن يراد (لَمِن مَّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ) منه أو بعثه إذ بعث فيهم، فحذف لقيام الدلالة، أو يكون (إذ) في محل الرفع كـ (إذا) في قولك: أخطب ما يكون الأمير إذا كان قائماً، بمعنى: لَمِن مَّنَ اللَّهِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَقْتُ بَعَثَهُ بَنَلُوا عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ بَعْدَ مَا كَانُوا أَهْلَ جَاهِلِيَّةٍ... " (65) ، وبذلك يظهر لنا أن الزمخشري قد انفرد بهذا الرأي .

د) جواز وقوع الفاعل جملة :

جوز الزمخشري أن يكون الفاعل جملة، وعليه خرج آية السجدة وهي ﴿أَوَلَمْ يَهْدِ لَهُمْ كَمْ أَهْلَكْنَا مِنْ قَبْلِهِمْ مِنَ الْقُرُونِ...﴾⁽⁶⁶⁾. فجعل جملة (كم) وما بعدها فاعل الفعل المجزوم (يَهْدِ) قال : " والفاعل ما دل عليه (كَمْ أَهْلَكْنَا)؛ لأن (كم) لا تقع فاعلة ، لا يقال : جاءني كم رجل تقديره : أو لم يهد لهم كثرة إهلاكنا القرون ... " ⁽⁶⁷⁾.

أما المالقي فهو – أيضًا – وإن كان قد أخذ من نحاة البصرة والكوفة في كتابه إلا أنه كانت له بعض الاجتهادات ، والاختيارات من ذلك :

أ) كتابة (إذن) بالنون إذا وصلت بما بعدها ، والألف إذا وقف عليها :

ذهب بعض العلماء كالمبرد إلى أن (إذن) تكتب بالنون في حالة الوصل، والوقف، وذهب البعض كالمازني إلى كتابتها بالألف في الحالتين (وصلًا ووقفًا)، وقيل: إن عملت كتبت بالنون وإن لم تعمل كتبت بالألف ⁽⁶⁸⁾.

لكن المالقي ذهب إلى أن (إذن) تكتب بالنون إذا وصلت بما بعدها عملت أو لم تعمل وإذا وقف عليها كتبت بالألف ، وهذا رأي اختاره ورجحه .

حين قال : " ... والذي عندي فيها : الاختيار أن ينظر ؛ فإن وصلت في الكلام كتبت بالنون، عملت أو لم تعمل،...، وإذا وقف عليها كتبت بالألف ؛ لأنها إذ ذاك مشبهة بالأسماء المنقوصة ،...، في عدد حروفها، وأن النون فيها كالتنوين ، وأنها لا تعمل مع الوقف مثل الأسماء مطلقًا " ⁽⁶⁹⁾.

ب) إفادة (ثم) العاطفة الترتيب :

تكون (ثم) حرف عطف ، فتعطف مفردًا على مفرد، وجملة على جملة، وبذلك تشرك بين الأول والثاني ، وقد اختلف الكوفيون والبصريون في افادتها الترتيب أو لا ؟ .

فذهب الكوفيون إلى عدم إفادتها الترتيب ،...، وذهب البصريون إلى أنها تفيد الترتيب لكن المالقي ذهب إلى ما ذهب إليه البصريون؛ لذلك رجح هذا المذهب، وعلله فقال: "والصحيح مذهب البصريين بدليل استقرار كلام العرب أنها لا تكون إلا مرتبة... " ⁽⁷⁰⁾.

(ج) إلحاق التاء في (لات) لتأنيث اللفظة لا للوقف :

ذهب أبو عبيدة إلى أن (لات) " إنما هي (ولا)، وبعض العرب تزيد فيها الهاء فتقول (لاه) فتزيد فيها هاء الوقف ، فإذا اتصلت صارت تاء " (71) ، لكن المالقي ذهب إلى أن التاء فيها للتأنيث، لا للوقف، كما في رُبَّتْ ، وَثُمَّتْ . قال: "والصحيح أن التاء حرف تأنيث للفظة كمثلها في رُبَّتْ ، وَثُمَّتْ ، وما ذكره أبو عبيدة متكلف " (72) .

(د) جواز أن تكون (إذن) للشرط في موضع ، وللجواب في موضع :

من المعلوم أن (إذن) من الحروف الناصبة للمضارع، هذا، وذهب بعض العلماء كسيبويه إلى أن معناها الجواب ، والجزاء معاً⁽⁷³⁾، فحيث وجدت كان معناها : الجواب والجزاء وذهب البعض كأبي علي الفارس إلى أنها جزاء في موضع، وجواب في موضع آخر⁽⁷⁴⁾ .

ولكن المالقي ذهب إلى كونها شرطاً في موضع ، وجواباً في موضع آخر ، وهذا هو الصحيح عنده. قال: " والصحيح أنها شرط في موضع ، وجواب في موضع، وإذا كانت شرطاً فلا تكون إلا جواباً ،...، وشهد لذلك كلام العرب فمنه قوله تعالى : ﴿ فَعَلْتَهَا إِذَا وَأَنَا مِنْ الضَّالِّينَ ﴾⁽⁷⁵⁾ ، فإن - هنا - جواب لا جزاء ؛ لأنه تصديق لقول فرعون ، إلا أنه بزيادة عليه،...، ويقال : أكرمك فتقول : إذن أزورك ، فهذا جواب وجزاء ، فعلى هذا لا تخلو من الجواب " (76) .

ومن خلال العرض السابق تكشف الدراسة عن بلاغة الزمخشري والمالقي وما يتميزان به من ذوق أدبي رفيع ينم عن حس مرهف ومعرفة بحروف المعاني وأثرها في إبراز مواطن الجمال في النص ، مع براعة فائقة في الاختيار والتوجيه، والتعليل، وإنهما طوفا بكتب الثقافة العربية ، تشهد بذلك هذه النقول الكثيرة التي نقلها عنها ، وعلّقا عليها بالنقد أو بالاستحسان .

*التوصيات التي يمكن أن نشير إليها في خاتمة البحث فهي :

مما سبق يتضح أن الزمخشري، والمالقي بجانب ما أخذاه من البلاغيين واللغويين في كتابيهما من آراء ، كانت لهما اختيارات وآراء اجتهدا فيها ، كما هو واضح مما سبق ، وهذا إن دل فإنما يدل على حصافة عقليهما، وسعة أفقهما، وثقافتهما المتشربة من العلوم المختلفة ، وفي ضوء نتائج البحث نوصي بما يأتي :

أولاً : ينبغي على الباحثين الاهتمام بكتاب الكشف للزمخشري حتى يتم تأصيل الشواهد البلاغية والنحوية، وتطبيق القواعد عليها، وذلك نظرًا لما يتميز به هذا الكتاب من مادة علمية غزيرة متمثلة في النظم والنثر ، والقراءات القرآنية الكثيرة ، والمقاييس البلاغية .

ثانيًا : ينبغي على الباحثين والدارسين أن يولوا اهتمامهم بكتب التفسير ، ففيها كثير من القضايا البلاغية، واللغوية ، والأدبية حتى تعم الفائدة .

هوامش البحث

(1) الزمخشري (جار الله أبو القاسم محمود بن عمرو الزمخشري (467-538هـ) ، الكشف عن حقائق غوامض التنزيل ، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، 1407هـ ، المقدمة : ج 3/1 .

(2) المصدر نفسه : ج 3/1 .

(3) يُنظر المالقي ، أحمد عبد النور بن راشد المالقي (ت - 702هـ) ، رصف المباني في شرح حروف المعاني، تحقيق: أحمد محمد الخراط ، مطبوعات مجمع اللغة العربية بدمشق ، بدون تاريخ : ص2 .

(4) ابن خلكان ، أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر (608-681هـ)، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق : إحسان عباس ، دار صادر، بيروت، ط1، 1994م : ج5/168: 174. شوقي ضيف: المدارس النحوية، دار المعارف ، القاهرة، ط 3 ، 1998م، ص 283 .

(5) ابن الخطيب ، محمد لسان الدين بن الخطيب (ت - 776هـ) ، الإحاطة في أخبار غرناطة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1424هـ : ج77/1- 80 .

(6) يُنظر ابن خلكان ، وفيات الأعيان : ج 168/5 . و شوقي ضيف ، المدارس النحوية : 283 .

(7) يُنظر ابن الخطيب : الإحاطة : ج79/1، 80 و السيوطي ، عبد الرحمن جلال الدين السيوطي (ت-911هـ) ، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق : محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ،لبنان - صيدا : ج 1/332 . و أحمد محمد الخراط، مقدمة الرصف: ص: ي .

(8) مَالِقَةُ : مدينة بالأندلس عامرة من أعمال رِيَّة سورها على شاطئ البحر . الحموي ، شهاب الدين ياقوت الحموي (ت-626هـ) ، معجم البلدان ، بيروت، دار صادر، ط2 ، 1995 م : ج5/43 .

(9) المَرِيَّةُ : مدينة كبيرة من كورة البيرة من أعمال الأندلس ، ... ، وفيها تحل مراكب التجار وفيها مرفأ ومرسى للسفن والمراكب . المصدر نفسه : ج5/119 .

(10) يُنظر الزمخشري، الكشف: ج17/1-110-158، ج2/93-195، ج3/26-504، ج4/100-227-285 .

(11) سورة البقرة ، من الآية : 6 .

(12) الزمخشري ، الكشف : ج1/46-47 - المالقي ، الرصف : ص 46 .

- (13) الظلف: الظَّلْفُ وَالظِّلْفُ ضَفْرٌ كُلُّ مَا اجْتَرَّ، وَهُوَ ظِلْفُ الْبَقْرَةِ وَالشَّاةِ وَالظَّبْيِ وَمَا أَشْبَهَهُ، وَالْجَمْعُ أَظْلَافٌ، وَيُقَالُ: رَجُلٌ الْإِنْسَانِ وَقَدَمُهُ، وَحَافِرُ الْفَرَسِ، وَحُفَّ الْبَعِيرِ وَالنَّعَامَةِ . ابن منظور، محمد بن منظور (ت - 711 هـ) ، لسان العرب، دار صادر، بيروت، 1414 هـ ، ط3 : ج9/229 .
- (14) الْحَرَقُ وَالْحَرِيقُ : اضْطِرَامِ النَّارِ وَتَحْرُقُهَا . المصدر نفسه : ج10/43 .
- (15) رواه الإمام مالك : (رُدُّوا الْمُسْكِينَ وَلَوْ بِظِلْفٍ مُحْرَقٍ) . الزرقاني، محمد الزرقاني المصري الأزهرى، شرح الزرقاني على موطأ الإمام مالك، تحقيق : طه عبد الرؤوف سعد ، مكتبة الثقافة الدينية ، القاهرة، ط1، 2003م : ج4/457-458 .
- (16) المالقي ، الرصف : ص 292 .
- (17) الْفَرِصَادُ : ماء التوت . لسان العرب : ج3/333 .
- (18) الزمخشري ، الكشاف : ج1/202 .
- (19) المالقي ، الرصف : ص 393 .
- (20) يُنْظَرُ الزَّمْخَشَرِيُّ ، الْكَشَافُ : ج3/342 ، وَ الْمَالِقِيُّ ، الرِّصْفُ : ص 407 .
- (21) سورة الأنعام ، من الآية : 109 .
- (22) الزمخشري ، الكشاف : ج2/57 .
- (23) المصدر نفسه : ج1/89 ، ج2/443 ، ج3/13 ، ج4/386 وغير ذلك كثير .
- (24) المالقي ، الرصف : ص 124 .
- (25) المصدر نفسه : ص 144 ، 146 ، وغيرهما .
- (26) سورة الروم ، من الآية : 36 .
- (27) الزمخشري ، الكشاف : ج3/135 . المالقي ، الرصف : ص 62 .
- (28) سورة الإنسان ، الآية : 1 .
- (29) الزمخشري ، الكشاف : ج4/665 . المالقي ، الرصف : ص 407 .
- (30) سورة التوبة ، من الآية : 25 .
- (31) الزمخشري ، الكشاف : ج2/247 .
- (32) المصدر نفسه : ج1/196 ، ج2/91 ، ج3/343 .
- (33) المصدر نفسه : ج1/25 ، ج2/89 ، 544 ، ج4/114 .
- (34) المصدر نفسه : ج1/115 ، ج2/92 .
- (35) المصدر نفسه : ج2/247 .
- (36) المصدر نفسه : ج1/132 ، 138 ، 195 ، ج4/764 .
- (37) المالقي ، الرصف : ص 118 – 125 .
- (38) المصدر نفسه : ص 143-147 .

- (39) سورة النمل ، من الآية : 8 .
- (40) الزمخشري ، الكشاف : ج 3/349 .
- (41) سورة المجادلة ، من الآية : 1 .
- (42) الزمخشري ، الكشاف : ج 3/393 ، ج 4/485 .
- (43) المالقي ، الرصف : ص 392 .
- (44) الزمخشري ، الكشاف : ج 1/131 .
- (45) يُنظر المالقي ، الرصف : ص 285-288 .
- (46) المالقي ، الرصف : ص 285 - 287 .
- (47) المصدر نفسه : ص 285 - 287 .
- (48) يُنظر الزمخشري ، الكشاف : ج 4/71 . المالقي ، الرصف : ص 263 .
- (49) يُنظر الزمخشري ، الكشاف : ج 2/466 . المالقي ، الرصف : ص 310 ، 311 .
- (50) سورة البقرة ، من الآية : 22 .
- (51) الزمخشري ، الكشاف : ج 1/94 .
- (52) سورة يس ، من الآية : 77 .
- (53) المالقي ، الرصف : ص 61 ، 62 .
- (54) سورة الحج ، من الآية : 73 .
- (55) الزمخشري ، الكشاف : ج 3/171 .
- (56) المصدر نفسه : ج 1/101 .
- (57) ويُنظر المالقي، الرصف: ص 439، 145، 146. و شوقي ضيف، المدارس النحوية: ص 286.
- (58) سورة طه ، من الآية : 66 .
- (59) الزمخشري ، الكشاف : 3/75 . ويُنظر المصدر نفسه : ج 3/135، ج 4/76 ، 132 .
- (60) يُنظر سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت - 180 هـ)، الكتاب ، تحقيق وشرح : عبد السلام محمد هارون ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط : 3 ، 1988م ، ج 3/56 .
- (61) يُنظر المالقي، الرصف : ص 59 ، 60 .
- (62) يُنظر المصدر نفسه : ص 60 .
- (63) يُنظر القراءة في : ابن خالويه: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع ، مكتبة المتنبي ، القاهرة، 2003م : ص 30 .
- (64) سورة آل عمران ، من الآية : 164 .

-
- (65) الكشاف : ج 436/1 ، ويُنظر البيضاوي ، ناصر الدين الشيرازي البيضاوي (ت -791هـ) ،
أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق : محمد عبد الرحمن المرعشلي، دار إحياء التراث العربي ،
بيروت، 1418هـ : ج 46/2 ، ويُنظر شوقي ضيف ، المدارس النحوية : ص 286 .
- (66) سورة السجدة ، من الآية : 26 .
- (67) الزمخشري ، الكشاف : ج 523/3 – وشوقي ضيف ، المدارس النحوية : ص 286 .
- (68) يُنظر المرادي، بدر الدين حسن المرادي المصري المالكي (ت – 749هـ)، الجنى الداني في
حروف المعاني، تحقيق : فخر الدين قباوي - محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
ط 1 ، 1992م : ص 365، 366 .
- (69) المالقي ، الرصف : ص 67 68 .
- (70) المصدر نفسه : ص 174 .
- (71) أبو عبيدة ، أبو عبيدة معمر ابن المثنى التيمي البصري (ت - 209هـ)، مجاز القرآن ، تحقيق :
محمد فؤاد سزكين ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1381هـ : ج 176/2 .
- (72) المالقي، الرصف : ص 263 .
- (73) يُنظر سيوييه ، الكتاب : ج 234/4 .
- (74) المالقي ، الرصف : ص 62 .
- (75) سورة الشعراء ، من الآية : 20 .
- (76) المالقي ، الرصف : ص 63 .